

الجريدة الرسمية

للمملكة العربية السعودية

و ٢٢ شاط ١٩٣٣

عمان : الاربعاء في ٢٧ شوال ١٣٥١

على ممتاز

الرقم ١٠٠٠

صفحة

٦٠

مشروع قانون تعديل قانون المطبوعات لسنة ١٩٣٣ .

مشروع قانون تعديل المادة الثانية من قانون رسوم سندات الدين التجاري التي تصدرها

٦١

الشركات التجارية لسنة ١٩٣٣ .



هذا من الأصل

Handwritten signature or mark on the right margin.

علا بالمادة (٣٩) من القانون الاساسي ينشر فيما يلي مشروع (قانون تعديل قانون المطبوعات لسنة ١٩٣٣) وسيحال هذا للمشروع بعد ان يمضي على نشره شهر واحد على المجلس التشريعي للنظر فيه .
رئيس الوزراء
عدالله مسراج

مشروع

قانون تعديل قانون المطبوعات لسنة ١٩٣٣

- ١ - يسمى هذا القانون (قانون تعديل قانون المطبوعات لسنة ١٩٣٣) ويحل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية
- ٢ - تُلغى الفقرتان (٥) و (و) من المادة الثانية من القانون المعدل للمادة الثانية من قانون المطبوعات المؤرخ في ٢٣ نيسان سنة ١٩٢٨ ويتناض عنهما بالفقرات التالية :
 - (٥) لا يجوز ان يصدر اي شخص جريدة او نشرة سياسية ما لم يودع المالبية مئة جنيه فلسطيني نقداً او يقدم الكفالة التي توافق عليها الحكومة بمئة جنيه فلسطيني .
 - اذا انتقطع اي شخص عن اصدار جريدة او نشرة سياسية فيحق له بعد ان يعلن الحكومة خطياً ان يسترد مقدار التأمينات او ما بقي منه او ان يلقي الكفالة .
 - (و) يخص مبلغ النفود المشار اليه اعلاه او اي جزء منه لم يتفق لدفع النفقات القانونية التي تنشأ عن المفاسدة والحكم القطعي على الاشخاص المشار اليهم في المادة (١١) من قانون المطبوعات الناشئ عما ينشر في النشرة المذكورة على الترتيب الآتي بالنسبة للأولوية :
 - (أ) دفع نفقات المحاكم .
 - (ب) دفع الغرامات التي تفرضها المحاكم .
 - (ج) طلبات تعويضات .
 - (ز) في حالة اتفاق كامل مبلغ المئة جنيه المشار اليه اعلاه او جزء منه للمصادرة المذكورة في الفقرة (و) من هذا القانون يترتب على الشخص الذي يصدر جريدة او نشرة ان يودع في غضون خمسة عشر يوماً من تاريخ الحكم القطعي مبلغ مئة جنيه اخرى في الخزينة او المبلغ اللازم لابلغ اي رصد لم يتفق منه الى مئة جنيه واذا لم يفعل ذلك فيحق للحكومة ان توقف اصدار الجريدة او النشرة الى ان يقوم بذلك .
 - في حالة قبول الحكومة كفالة يجب تجديد مقدار الكفالة او ابلغه الى مئة جنيه على ان يكون ثابتاً للشروط التابع اليها التأمين بالنقد .
 - (ح) تسري أحكام الفقرات السابقة على :

مكرر من الاصل

- (١) الجرائد او النشرات السياسية التي تصدر الآن في شرق الاردن .
(٢) الجرائد التي كانت تصدر سابقاً وبطل اصدارها ولكن يرغب في اعادة اصدارها .
(ط) اذا صدرت اية جريدة او نشرة سياسية خلافاً لأي من الاحكام المذكورة اعلاه مع . لا أمر من الحكومة .

عملاً بالمادة (٣٩) من القانون الاساسي ينشر فيما يلي مشروع (قانون تعديل المادة الثانية من قانون رسوم سندات الدين التجاري التي تصدرها الشركات التجارية لسنة ١٩٣٣) وسيحال هذا المشروع بعد ان ينشر على نشره شهر واحد على المجلس التشريعي للنظر فيه .

رئيس الوزراء

١٩٣٣-٢-٢٢

عبد الله مراح

مشروع

قانون تعديل المادة الثانية من قانون رسوم سندات الدين التجاري
التي تصدرها الشركات التجارية لسنة ١٩٣٣

المادة

- ١- يسمى هذا القانون (قانون تعديل المادة الثانية من قانون رسوم سندات الدين التي تصدرها الشركات التجارية لسنة ١٩٣٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
٢- تعدل المادة الثانية من قانون رسوم سندات الدين التي تصدرها الشركات التجارية لسنة ١٩٣٣ : كما يلي :
(أ) ' يقصد من سند دين الوثيقة التي ثبتت فيها عقده شركة تجارية .
(ب) ' يقصد من سندات دين متسلسلة عدة وثائق ثابتت فيها عقده شركة تجارية .
(ج) ' يقصد من سندات دين (ستوك) مجموع سندات دين متسلسلة يمكن الرضاها الى اجزاء لأي مبلغ كان .

هذا من المجلد